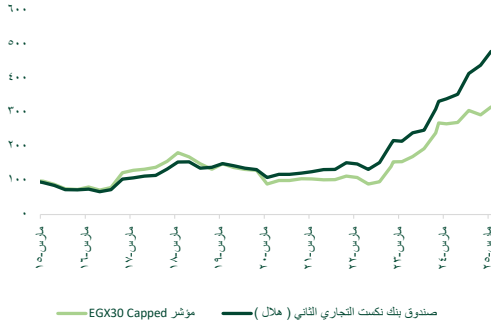


محفظة الصندوق

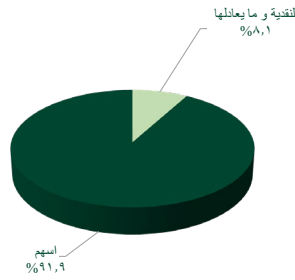
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٥	٩,٣%
المعادن منذ بداية العام	٩,٣%
٢٠٢٤	٤١,٦%
٢٠٢٣	٤٩,٤%
منذ ٥ سنوات	٣٤٠,٣%
منذ التأسيس	٦٩٦,٨%

الإداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٥

هدف الإستثمار

الهدف الإستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أدوات الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للتسبب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سبوبة اسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	مايو ٢٠١١
سعر الوثيقة ج.م	٢٠٩,٥٨ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٣٠٤,٨٧ ج.م

مدير الإستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار
مدير الإستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الإستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك نكست التجاري	١٦٦٩٧
تليفون	
العنوان الإلكتروني	https://www.banknktg.com/

السوق الأمريكي

بدأ المستثمرون العام بنظرة متفائلة للإدارة الأمريكية الجديد في ظل إعلان نيتهم خفض الضرائب وإزالة المعوقات البيروقراطية والقيام بسياسة مالية توسعية. وبناء عليه ارتفع مؤشر S&P ٥٠٠ بـ ٤,٥% منذ بداية العام إلى ١٩ فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦,١٤٤ نقطة. ولكن مع اشتداد وتيرة الحرب التجارية أدرك المستثمرون عدم وضوح الرؤية للسياسة الاقتصادية وهو ما سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد. فقد بدأت الشركات تعاني من ارتفاع تكلفة المواد الخام وبناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية تجاه تأثير فرض الجمارك على الاقتصاد. وبناء عليه حدث تحول كامل في التوقعات المستقلة للسوق في ظل تخوف المستثمرين من مخاطر دخول الاقتصاد في مرحلة كساد وفي ظل قيام الشركات بتأخير انفاقها الاستثماري وهو ما سيؤدي إلى تأثير سلبي على نسب نمو الاقتصاد وبالتالي أرباح الشركات ونتيجة لذلك شهد السوق حركة تصحيحية قوية فقد انخفض مؤشر S&P ٥٠٠ بـ ١,١% خلال الفترة من ١٩ فبراير إلى ١٣ مارس لينخفض المؤشر إلى ٥,٠٢٢ نقطة. حدث ارتفاع طفيف عقب ذلك ليصل المؤشر إلى ٥,٦١٢ نقطة في نهاية الربع المالي ليصبح المؤشر قد انخفض بـ ٤,٦% منذ بداية العام وبـ ٨,٧% منذ قمة ١٩ فبراير. انخفض السوق لاحقا بـ ٩,٦% خلال الأسبوع الأول من الربع الثاني عقب قيام الإدارة الأمريكية بفرض جمارك على جميع الدول التي تقوم بالتصدير لأمريكا مما أدى إلى انخفاض المؤشر إلى ٥,٠٧٤ نقطة ليصبح المؤشر قد انخفض بـ ١٣,٧% منذ بداية العام وبـ ١٧,٤% منذ قمة ١٩ فبراير. من الملاحظ أنه في بداية قنوم الإدارة الأمريكية الجديدة اتخذ المستثمرون سياسة متزنة من المخاطر وذلك نظرا لرويتهم ان فرض الجمارك سيؤدي إلى بعض الاثار التضخمية لكن سيتم التوازن عن طريق زيادة نسب النمو الاقتصادي من خلال خفض الضرائب والتخلص من العوائق البيروقراطية. ولكن مع اشتداد الحرب التجارية وتأثيرها السلبي على سلاسل الإمدادات العالمية وهو ما سيحد من أرباح الشركات ونمو الدخل الفردي تحولت النظرة المستقبلية إلى نظرة سلبية. وبناء عليه نصل حاليا رؤية المستثمرين سواء افراد أو مؤسسات إلى اقصي حالات التشاؤم وهو ما يؤدي إلى بيع السوق بعض النظر عن التقييمات. من الجدير بالذكر أن السوق الرخيص قد يصبح أرخص طالما أن المستثمرين مازالوا غير مقتنعين بسياسة اقتصادية واضحة للمستقل. نعتقد ان فرص حدوث كساد اقتصادي محدود قائمة ولكن نستبعد حدوث كساد اقتصادي طويل المدى وأنه مع هدوء وتيرة الحرب التجارية سيستقر السوق ويعاود الارتفاع لاحقا مدفوعا بخفض متوقع لأسعار الفائدة وهو ما سيؤدي إلى ضعف الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى بالإضافة إلى إزالة المعوقات البيروقراطية وخفض الضرائب على الشركات العملة في أمريكا.

الأسواق الناشئة

- حققت الأسواق الناشئة أداء جيد خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ متفوقة على السوق الأمريكي لأول مرة منذ عدة سنوات مدعومة بنظرة إيجابية من المستثمرين تجاه السوق الصيني حيث ارتفع مؤشر MSCI China ١٤,٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ مقارنة بارتفاع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ ٢,٤% بالدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. نعتقد أن تفوق السوق الصيني بصفة خاصة و الأسواق الناشئة بصفة عامة على السوق الأمريكي يرجع إلى ٣ أسباب رئيسية:
 - الدلاع الحرب التجارية جعل العديد من المستثمرين يعتقدوا أن الولايات المتحدة متجهة إلى كساد اقتصادي وبناء عليه سيقوم السوق الاحتياطي الفيدرالي بخفض الفائدة وهو ما سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى. هذا وقد انخفض مؤشر الدولار الأمريكي امام سلة العملات الرئيسية بـ ٣,٦% منذ بداية العام ومن الجدير بالذكر أن ضعف قيمة الدولار الأمريكي عنصر رئيسي في قدرة الأسواق الناشئة على النمو.
 - قيام الحكومة الصينية ببنّي سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب المحلي في ظل قيام أمريكا بفرض جمارك على الصادرات الصينية إليها وهو ما زاد من ثقة المستثمرين في تعافى الاقتصاد الصيني.
 - التفوق المستمر للسوق الأمريكي على السوق الصيني في السنوات السابقة خلق فجوة كبيرة في التقييمات بين الشركات وهو ما جعل المستثمرين يتجهوا نحو الصين نظرا لصعوبة هبوطها بشدة من المستويات الحالية مقارنة بالسوق الأمريكي الذي يتداول قرب أعلى النقط التاريخية في وقت الاقتصاد الأمريكي متجه إلى درجة من الكساد.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري بـ ٧,٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ محققا الجزء الأكبر من أرباحه خلال شهر مارس مع تنفيذ صفقة الاستحواذ على شركة حديد عز من قبل المستثمر الرئيسي و خطته لشطب الشركة من البورصة وهو ما أدى إلى توفر سيولة في حدود الـ ٦٠٠ مليون دولار تم إعادة استثمارها في السوق وهو ما أدى إلى ارتفاع السيولة وأسعار الأسهم. نعتقد أن ارتفاع السوق المصري طبيعي ومتماشى مع ارتفاع الأسواق الناشئة خلال نفس الفترة. من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ ٥٧,٠% خلال ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق بـ ١٩,٥% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ٥,٦ مرة وهو أقل بـ ٤٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ٩,٣ مرة تاريخي. وبناء عليه نتوقع أن السوق يقتد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل نواجد معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجد المستثمرين الأجانب إلى ٧% من التداول مقارنة بـ ١٥% قبل بداية أزمة العملة في ٢٠٢٢. نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نستبعد ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوجهة للسوق. وخاتما نعتقد ان التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستبقي من فرص الاستحواذ كحافظ رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحواذات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات مالتة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عمق و تنوع السوق.